



Distr.: General
24 July 2015
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الثانية عشرة

أنقرة، تركيا، ١٣-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

نتائج المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

نتائج المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية مكافحة التصحر وتوصياته المنصبة على السياسات

تقرير مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا

موجز

عُقد المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ بالتزامن مع الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا (الدورة الاستثنائية الرابعة). وتناول المؤتمر بالدراسة موضوع: "مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية".

وكان الهدف من المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية التوصل إلى نتائج علمية سديدة قادرة على توجيه عملية وضع السياسات والحوار في مؤتمر الأطراف. وأحيلت الاستنتاجات العلمية الرئيسية والآثار السياساتية التي تمخض عنها المؤتمر إلى الدورة الثانية عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا في تقرير الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة^(١).

(١) انظر ICCD/CST(S-4)/3.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وعقب انتهاء المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية، راجعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات نواتجه، وأعدت اقتراحات منصّبة على السياسات لتنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الثانية عشرة.

وعملاً بأحكام المقرر ٢١/م-١١ تحتوي هذه الوثيقة على: (أ) تقرير من مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا عن تنظيم المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية؛ (ب) اقتراحات منصّبة على السياسات صادرة عن هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات استناداً إلى نتائج المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية؛ (ج) مسائل السياسات المستجدة التي جمعتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وتتناول الأنشطة العلمية التي ستنجزها الاتفاقية في المستقبل.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٨-١ معلومات أساسية	أولاً-
٥	١٨-٩ تقرير عن تنظيم المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	ثانياً-
٧	٤٤-١٩ اقتراحات المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية المنصبة على السياسات ومسائل السياسات المستجدة التي يلزم تناولها في الأنشطة العلمية التي ستنجزها الاتفاقية في المستقبل	ثالثاً-
٨	٤٢-٢١ ألف - اقتراحات المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية المنصبة على السياسات	
	 باء - مسائل السياسات المستجدة الوجيهة لتحديد الأنشطة العلمية	
١٧	٤٣ التي ستنجزها الاتفاقية في المستقبل	
١٩	٤٤ جيم - متطلبات اتباع نهج بحث جديدة	
٢١	٤٦-٤٥ الاستنتاجات والاقتراحات	رابعاً-

أولاً - معلومات أساسية

- ١ - عملاً بالأحكام الواردة في الفقرة ١ (أ) من المقرر ١٣/م أ-٨، والفقرتين ١٩ و ٢٠ من المقرر ٢١/م أ-١١، قرر مؤتمر الأطراف أن تُنظم لجنة العلم والتكنولوجيا كل دورة مقبلة تعقدها في الفترة الفاصلة بين الدورات في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني.
- ٢ - ومنذ ذلك الحين عقدت ثلاثة مؤتمرات علمية. فعُقد المؤتمر العلمي الأول للاتفاقية من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في بوينس آيرس، بالأرجنتين وتناول موضوع "رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي على المستويين البيوفيزيائي والاجتماعي - الاقتصادي من أجل دعم اتخاذ القرارات في مجال إدارة الأراضي والمياه". وعُقد المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في بون، بألمانيا وتناول موضوع "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والحافة شبه الرطبة على التكيف".
- ٣ - وعقد المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ في كانكون، بالمكسيك، بالتزامن مع الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا. وعملاً بأحكام المقرر ١٨/م أ-١٠، تناول المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية موضوع: "مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية".
- ٤ - وكان الهدف من المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية مكافحة التصحر التوصل إلى معارف علمية سديدة قادرة على توجيه عملية وضع السياسات والحوار في مؤتمر الأطراف. وأحيلت الاستنتاجات العلمية الرئيسية والآثار السياسية المنبثقة عن المؤتمر إلى الدورة الثانية عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا في تقرير الدورية الاستثنائية الرابعة للجنة^(٢).
- ٥ - وعقب انتهاء المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية، راجعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات^(٣) نواتجه، وأعدت اقتراحات منصبّة على السياسات لتتظفر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الثانية عشرة، تماشياً مع ولايتها المحددة في المقرر ٢٣/م أ-١١ الذي ينص في جملة أمور على أن تقوم الهيئة بما يلي: "[...] تحليل وتوليف الاستنتاجات والتوصيات العلمية المنبثقة عن المؤتمرات العلمية المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، بما يشمل المؤتمرات العلمية المقبلة للاتفاقية [...] وترجمتها إلى مقترحات تنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا".

(٢) انظر ICCD/CST(S-4)/3.

(٣) تضم هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الأعضاء التاليين: (أ) أعضاء مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا الخمسة؛ (٢) خمسة علماء تُعيّن كل واحد منهم منطقة من المناطق المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي؛ (٣) عشرة علماء يختارهم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا من خلال دعوة مفتوحة تراعي التوازن الإقليمي والتوازن بين التخصصات؛ (٤) ثلاثة مراقبين موزعين كما يلي: واحد من إحدى منظمات المجتمع المدني، وواحد من منظمة دولية، وواحد من منظمة معنية من منظمات الأمم المتحدة (المقرر ٢٣/م أ-١١).

٦- وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً في الفقرة ٢٧ من مقرره ٢١/م أ-١١ من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات تقديم مقترحات إلى مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا من أجل النظر لاحقاً في المواضيع التي يحددها مؤتمر الأطراف للمؤتمرات العلمية المقبلة للاتفاقية.

٧- وعملاً بأحكام المقرر ٢١/م أ-١١، تحتوي هذه الوثيقة بالتالي على: (أ) تقرير من مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا عن تنظيم المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية؛ (ب) اقتراحات منصبية على السياسات صادرة عن هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات؛ (ج) مسائل السياسات المستجدة التي حددتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ويلزم أن تناوّلها الأنشطة العلمية التي ستجربها الاتفاقية في المستقبل، تماشياً مع الاقتراحات الخاصة بالترتيبات المؤسسية المقبلة الواردة في الوثيقة ICCD/COP(12)/CST/4.

٨- وتقدم هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات هذه الاقتراحات ليُنظر فيها بالتزامن مع الوثيقة ICCD/CST(S-4)/3 بحيث يمكن أن تسهم في نهاية المطاف في قرار يتخذه مؤتمر الأطراف بشأنها وفقاً لأحكام الاتفاقية.

ثانياً- تقرير عن تنظيم المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٩- نُظّم المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية من قبل اتحاد المعارف العلمية والتقليدية من أجل التنمية المستدامة، الذي عيّنه مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا في اجتماعه المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويتألف هذا الاتحاد من خمس منظمات علمية كبيرة (المنظمة الدولية Agropolis، والمنظمة الدولية DesertNet، والفريق الاستشاري CGIAR، ومرصد الصحراء والساحل، والمعهد الأرجنتيني لأبحاث المناطق القاحلة)، إضافة إلى شريكين منتسبين (معهد البيئة والاستدامة التابع لمركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية ومركز بحوث التصحر بجامعة ساساري). ووُقع على مذكرة التفاهم بين أمانة الاتفاقية والاتحاد (تمثله المنظمة الدولية Agropolis) يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في ويندهوك، بناميبيا.

١٠- ونُظّم المؤتمر بتوجيه من اللجنة التوجيهية التي تضم ممثلين عن مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا والاتحاد وأمانة الاتفاقية والبلد المضيف، وهو المكسيك. وتولت اللجنة الاستشارية العلمية، التي اختارت أعضائها اللجنة التوجيهية في اجتماعها المعقود يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في ويندهوك بناميبيا، توجيه جميع الأنشطة العلمية تحضيراً للمؤتمر.

١١- وفتُح باب تقديم الملخصات خلال الفترة من ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقُدّم ما مجموعه ٢٠٦ ملخصات: ٥٢ ملخصاً (٢٥ في المائة) من آسيا، و٣٩ (١٩ في المائة) من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٣٧ (١٨ في المائة) من أفريقيا، و٢١ (١٠ في المائة) من شمال البحر المتوسط، و١٨ (٩ في المائة) من وسط

وشرق أوروبا. وقُدِّم ما مجموعه ٣٩ ملخصاً (١٩ في المائة) من بلدان غير مشمولة بمرفق تنفيذ إقليمي أو من دول مراقبة في الاتفاقية. واستعرضت اللجنة الاستشارية العلمية جميع الملخصات التي قُدِّمت؛ ولم تُقبل تسعة ملخصات لأنها اعتُبرت خارج نطاق المؤتمر. ونشرت جميع الملخصات المقبولة في كتاب يتضمن الملخصات عُرض على المؤتمر خلال جلسات استعراض الملصقات^(٤).

١٢- وأعد تقرير توجيهي^(٥)، مصمم لإثراء مداورات المؤتمر، بتوجيه من اللجنة الاستشارية العلمية وبإسهامات من فريق خبراء متعدد التخصصات. وركز هذا التقرير على موضوع: تغير المناخ والتصحر: توقع التغيرات المقبلة في الأراضي الجافة وتقييمها والتكيف معها. وعرض موجز التقرير التوجيهي، كما ورد في الوثيقة ICCD/CST(S-4)/2، على المؤتمر لمناقشته.

١٣- ونظم المؤتمر في ثلاث دورات رئيسية تناولت: (أ) تشخيص القيود؛ (ب) الاستجابات؛ (ج) الرصد والتقييم. وتناولت الخطابات الرئيسية كل موضوع من تلك المواضيع، وتناولت خطابات رئيسية أخرى على وجه التحديد مسائل تتعلق بالشعوب الأصلية والمعارف التقليدية، وأوجه التآزر مع اتفاقيات ريو الأخرى والإجراءات المنفذة في المكسيك، البلد المضيف للمؤتمر.

١٤- وسعيًا إلى تعزيز التفاعل بين المشاركين، استعان المؤتمر بنهج جديد يقوم على المشاركة. واختار المنظمون هيكلًا وجدول مواعيد يمنح الأولوية لمناقشة المسائل المطروحة في التقرير التوجيهي والمساهمات التي قدمها المشاركون في شكل ملصقات. وتضمنت كل جلسة كلمة رئيسية تقديمية أعقبها حلقات عمل عُقدت بالتوازي وناقش خلالها المشاركون ما قدموه من مساهمات في شكل ملصقات. ومن ثم عرضت نقاط المناقشة التي تناولتها حلقات العمل الخمس عشرة واستنتاجاتها الرئيسية في جلسة عامة.

١٥- وشارك في المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية ٢٨٩ مشاركاً (٦٧ في المائة من الذكور و٣٣ في المائة من الإناث) من ٩٠ بلداً، مثل ٧٣ بلداً منها رسمياً.

١٦- وجاء ١٢٩ مشاركاً من الدوائر العلمية، و١٠٥ ممثلين من البلدان الأطراف، و٢٤ ممثلاً من المنظمات الحكومية الدولية و٢٢ ممثلاً من منظمات المجتمع المدني و٩ ممثلين من هيئات الأمم المتحدة.

(٤) يمكن الاطلاع على كتاب الملخصات على الرابط: <http://3sc.unccd.int/documents-outputs/preparatory-documents/book-of-abstracts>

(٥) Reed, M. S.; Stringer, L. C. (2015). Impulse Report – Climate change and desertification: Anticipating, assessing & adapting to future change in drylands. أُعد بإسهام من فريق خبراء دولي. وعرض على المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المنظمة الدولية Agropolis، مونبلييه بفرنسا. ISBN: 978-2-35682-379-3. ويمكن الاطلاع عليه على الرابط: <http://3sc.unccd.int/documents-outputs/preparatory-documents/impulse-report>

١٧- وجاء غالبية المشاركين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣٢ في المائة أو ٨٢ مشاركاً)، ثم آسيا (١٩ في المائة أو ٤٩ مشاركاً) وأفريقيا (١٤ في المائة أو ٣٥ مشاركاً) وشمال البحر المتوسط (٨ في المائة أو ٢٤ مشاركاً)، وأوروبا الوسطى والشرقية (٥ في المائة أو ١٣ مشاركاً)، بالإضافة إلى ٢١ في المائة أو ٥٣ مشاركاً من بلدان غير مشمولة بمرفق تنفيذ إقليمي أو دول مراقبة في الاتفاقية^(٦).

١٨- وعُيِّن استبيان لقياس مستوى الرضا عن المؤتمر في الجلسة العامة الأخيرة للمؤتمر، أجاب عنه ٩٩ مشاركاً. وتشير نتائج الاستبيان إلى أن غالبية من حضر المؤتمر يحملون شهادة عليا أو شهادة دكتوراه، حيث يحمل أكثر من ٦٠ في المائة من المجيبين عن الاستبيان إما شهادة عليا أو شهادة دكتوراه، في حين أن نسبة ٢٣ في المائة منهم من الأساتذة ونسبة ١١ في المائة لا يحملون سوى شهادة بكالوريوس. وأعرب المشاركون في الاستبيان عن "الرضا" عن المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية، طبقاً لسلم تقييم يتراوح ما بين "الرضا التام" و"عدم الرضا التام". وبلغت نسب الرضا أقصى مستوياتها خلال الجلسات العامة في حين بلغت مستويات أدنى خلال جلسات عرض الملصقات، وحلقات العمل والأنشطة الجانبية. وأشار بعض المشاركين في الاستبيان إلى أن قصر الحيز الزمني وضيق الأماكن التي عقدت فيها جلسات عرض الملصقات، حالت دون إجراء تبادلات معمقة مع مؤلفي الملصقات.

ثالثاً- اقتراحات المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية المنصبة على السياسات ومسائل السياسات المستجدة التي يلزم تناولها في الأنشطة العلمية التي ستجزها الاتفاقية في المستقبل

١٩- فيما يخص المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية، أجرت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات تحليلاً لما يلي: (أ) التقرير التوجيهي؛ (ب) الملاحظات التي قدمها أعضاء هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الذين حضروا المؤتمر وعددهم ٢٢ عضواً؛ (ج) التقارير الصادرة عن ١٥ حلقة عمل نظمها المؤتمر؛ (د) إسهامات المنظمين والمتحدثين الرئيسيين في المؤتمر التي قُدمت أثناء مقابلات شبه مقننة ومشاورات عبر البريد الإلكتروني؛ (هـ) التقرير النهائي للدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا كما ورد في الوثيقة ICCD/CST(S-4)/3.

٢٠- وراجعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أيضاً نتائج المؤتمرين العلميين الأول والثاني من خلال تحليل التقارير والمنشورات المرتبطة بهما، كما راجعت وجهات النظر التي أعرب عنها (من خلال دراسات استقصائية ومقابلات) أصحاب المصلحة من الدوائر العلمية الأوسع نطاقاً والمسؤولون الحكوميون وغير الحكوميين الذين أبلغوا عن عمليات الاتفاقية أو تم ربطهم بها.

(٦) لا تشمل هذه التقديرات ممثلي المنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة.

وكشف التحليل أن المؤتمرات العلمية لا تتناول مواضيع محددة وحسب، بل إنها تشكل أيضاً عملية تدريجية للتعمق في فهم جميع جوانب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وقد برزت في المؤتمر العلمي الثالث من جديد المواضيع والتصورات العلمية والثغرات المعرفية التي حددت خلال المؤتمرين العلميين الأول والثاني، مسيطرة الضوء على بعض المبادئ العلمية الأساسية والقاطعة الخاصة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والمشاركة بين العلوم والسياسات والتي يلزم تناولها (انظر أيضاً الوثيقتين ICCD/COP(12)/CST/4 و ICCD/COP(12)/CST/INF.2).

ألف - اقتراحات المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية المنصبة على السياسات

٢١ - استعان المؤتمر بنهج تشاركي جديد لاستكشاف الصلات القائمة بين النظم البيوفيزيائية والنظم الاجتماعية من ناحية والعلوم والسياسات من ناحية أخرى، مع التركيز على أوجه الضرر التي تسبب فيها الآثار المركبة للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتغير المناخ. ويعد تغير المناخ دافعاً محتملاً لتدهور الأراضي، كما أن تدهور الأراضي الناجم عن استخدامها يمكن أن يؤدي دوراً يدفع إلى تغير المناخ. وهي علاقة ترابطية يجب فهمها وفهم الأدوار المساهمة لتغير المناخ والأنشطة البشرية فهماً أعمق. وسلطت المناقشات التي دارت في المؤتمر الضوء على أن تناول الثغرات المعرفية الرئيسية سيستلزم تحويل البحث العلمي إلى علم تحويلي مشترك بين التخصصات يركز على إحداث فارق للناس على أرض الواقع.

٢٢ - واستناداً إلى تحليل نواتج المؤتمر ومراجعتها، أعدت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الاقتراحات التالية لكي تنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا، وربما تكون تلك الاقتراحات أساساً لتوصيات تقدمها لجنة العلم والتكنولوجيا إلى مؤتمر الأطراف. والهدف من الإجراءات المقترحة تحسين العلاقة بين قطاعات التكنولوجيا والعلوم واتخاذ القرارات والمجتمع المدني، وإقامة الأسس اللازمة لاتخاذ القرارات المستنيرة بمزيد من الفعالية للحد من أوجه تضرر النظم الاجتماعية والبيئية من جراء آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتغير المناخ.

٢٣ - ويصحب اقتراحات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات موجزات قصيرة لأسسها العلمية، وهي مجمعة وفقاً للمواضيع الرئيسية الثلاثة التي تناولها المؤتمر وهي: (أ) تشخيص القيود؛ (ب) الاستجابات؛ (ج) الرصد والتقييم.

١ - تشخيص القيود

٢٤ - يُعرف الكثير عن العمليات الفردية المتعلقة بآثار تدهور الأراضي وتغير المناخ، غير أن ما يُعرف عن أوجه التفاعل بين تلك العمليات وبين النظم الاجتماعية والبيوفيزيائية أقل بكثير.

الاقتراح ١: تشجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على البحث في الروابط بين التصحر/تدهور الأراضي وتغير المناخ وآثارها في رفاه البشرية. وتُشجّع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أيضاً على إقامة أواصر التفاعل بين هذه المسائل وتنسيقها مع الفريق الحكومي الدولي.

الاقتراح ٢: سعياً إلى تقليص الفاصل الزمني بين استحداث المعارف وتطبيقها على صعيد السياسات، من المقترح أن تطلب لجنة العلم والتكنولوجيا من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن تقدم موجزات عن ما لأحدث التطورات في مجال البحث العلمي فيما يتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ من انعكاسات على السياسة العامة. ومن المقترح أيضاً أن تطلب من الأمانة دعم تحضير موجزات السياسة العامة عن طريق تقديم معلومات إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات عن الأنشطة الجارية ذات الصلة بإعداد موجزات السياسة العامة.

٢٥- وتتألف العمليات المناخية الرئيسية التي من المرجح أن تتفاعل مع عمليات تدهور الأراضي وتحدد سبل العيش، من ظواهر جوية بالغة الشدة، من قبيل حالات الجفاف وضربات الشمس وارتفاع درجات حرارة التربة ومعدلات التبخر النتحى. وطبقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ^(٧)، من المرجح أن تؤدي زيادة حدة حالات الجفاف ومدتها في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين هي وتغير المناخ إلى الحد بقدر كبير من موارد مياه السطح والمياه الجوفية المتجددة في أغلب المناطق شبه المدارية الجافة.

الاقتراح ٣: تُشجّع الأطراف والمنظمات والشبكات الإقليمية على التعاون على تطوير سياسات إدارة الجفاف والأمن المائي التي تتناول الآثار المركبة للجفاف وتدهور الأراضي.

٢٦- وتعني طبيعة تغير المناخ وتدهور/تصحّر الأراضي التي تشمل قطاعات متعددة أن هذه التحديات المركبة تؤثر بالفعل في العلاقة بين الأمن الغذائي، والصحة، وفقدان سبل العيش، والفقير.

IPCC, 2013: Climate Change 2013: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to (٧) the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [Stocker, T.F., D. Qin, G.-K. Plattner, M. Tignor, S.K. Allen, J. Boschung, A. Nauels, Y. Xia, V. Bex and P.M. Midgley (eds.)]. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA, 1535 pp

الاقتراح ٤: تُشجع الأطراف والمنظمات والمؤسسات المعنية على تطوير نهج يقوم على النظم واستخدامه لتقييم أوجه الضعف والقدرات على التكيف.

الاقتراح ٥: تُشجع لجنة العلم والتكنولوجيا على النظر، بالتشاور مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، في أساليب تطوير دليل للمستخدم يبين متطلبات اتباع نهج قائم على النظم تجاه البحث المتعدد التخصصات وتطوير السياسات، بحيث يقر هذا الدليل بأوجه التفاعل بين تدهور الأراضي وتغير المناخ والتنوع البيولوجي وبين النظم الاجتماعية - الاقتصادية والنظم البيوفيزيائية. ويمكن أن يشمل دليل المستخدم المذكور مشورة بشأن طريقة استخدام المعارف المحلية والتقليدية والعلمية على أمثل وجه وبشأن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الفعال بين راسمي السياسات والعلماء وغيرهم من أصحاب المصلحة لتحديد أنجع طرق التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من منظور استخدام الأراضي، ووضع التدابير الرامية إلى إصلاح الأراضي المتدهورة وتأهيلها.

٢- الاستجابات

٢٧- ثمة عدد من خيارات الاستجابة المتاحة لتعزيز قدرة النظم البيئية والبشر على التكيف والتأقلم. ويُدفع بأن تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي لهما القدرة على الحد من تدهور الأراضي وإتاحة التكيف مع تغير المناخ في الوقت ذاته، كما أنهما عادة ما يحميان التنوع البيولوجي أو يعززانه بما يحقق نتيجة يمكن اعتبارها "مكسباً ثلاثياً".

٢٨- وسيطلب التكيف مع تغير المناخ ومكافحة تدهور الأراضي في الوقت ذاته التعامل مع أصحاب مصلحة مختلفين لهم أولويات واحتياجات ووجهات نظر متضاربة عادة. ومن شأن المشاركة في بناء المعارف وتقييمها أن يحسن الأداء في حل المشاكل، ويعزز قبول الحلول واعتمادها في المجتمعات. وسعيًا إلى تنفيذ استراتيجيات فعالة ومجدية لتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ، لا بد من إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في المراحل الأولى من تحديد المشكلة وحتى اتخاذ القرارات وتنفيذها ورصدها في نهاية المطاف.

الاقتراح ٦: تُشجع الأطراف على إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، باستخدام عملية لها تصميم تشاركي وأحدث النظم المعرفية وتكنولوجيا الاتصالات.

الاقتراح ٧: تُدعى الأطراف إلى العمل بدأب من أجل تحديد ودعم النهج الجديدة للتعاون المتعدد القطاعات في مجالات الأعمال والسياسات والعلوم والمجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات المحلية، ومن ثم النظر أيضاً في إسهامات مختلف أشكال المعارف (بما في ذلك المعارف المحلية والمعارف التقليدية) والطرق الجديدة لاستخدام

تلك المعارف على أمثل وجه لزيادة القدرة على التكيف. وينبغي أن يشمل ذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنظمات المجتمع المدني التي لها اهتمام مباشر بالتنمية المستدامة على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية عند إقامة شبكات تعاون للنجاح في تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ.

٢٩- ويتزايد الاعتراف بأهمية المعارف المحلية والتقليدية لاستحداث ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي لتخفيف القابلية للتأثر. وعادة ما تتطور تكنولوجيا الإدارة المستدامة للأراضي من خلال الممارسات المحلية التقليدية أو عادة ما تستفيد منها. وعادة أيضاً ما تناسب تكنولوجيا الإدارة المستدامة للأراضي سياقات بيوفيزيائية أو اجتماعية - ثقافية معينة. وتعني هذه العوامل أن تعزيز اعتماد هذه التكنولوجيا وزيادة استخدامها أمر معقد. ويمكن لاختبار التكنولوجيا المحلية والتقليدية والتثبت منها علمياً أن يحسنا وجهتها بالنسبة إلى راسمي السياسات وقابليتها للتطبيق في مختلف السياقات.

الاقتراح ٨: تُشجع الأطراف على دعم العمليات التي تضمن النظر في المعارف المكتسبة محلياً وتقليدياً واستخدامها.

الاقتراح ٩: تدعى الأطراف والمنظمات والمؤسسات المعنية إلى اختبار المعارف المحلية والتقليدية المكتسبة في مجال تكنولوجيا الإدارة المستدامة للأراضي والتثبت منها علمياً في مشروعات وبرامج، بما في ذلك في المبادلات المحتملة.

الاقتراح ١٠: تُدعى الأطراف إلى إدماج المعارف العلمية والمحلية والتقليدية في سياق وضع المؤشرات الوطنية والمحلية ذات الصلة.

٣٠- وفي الأراضي الجافة أدت التقلبات الشديدة في معدل سقوط الأمطار وحالات الجفاف التي لا يمكن توقعها إلى وضع نظم لاستخدام الأراضي وهياكل وعمليات حوكمة تعكس أوجه عدم اليقين تلك وتبديدها عن طريق المرونة والحراك في توظيف رأس المال الطبيعي المتأثري من الأراضي. وعليه فإن نقل المعارف من الأراضي الجافة (بما في ذلك كل أشكال المعارف) أمر قيم بالنسبة إلى الجميع ويلزم تعزيزه نظراً لأنه من الممكن أن يوجه بالفعل تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ على نطاق أوسع.

الاقتراح ١١: يعهد إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، في إطار برنامج عملها لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تحليل المعارف والخبرات المحلية والتقليدية في مجال استخدام الأراضي، التي تتضمن استجابات لحالات الجفاف في الأراضي الجافة، وتقييم إمكاناتها في سياق تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ في الأراضي الجافة، وكذلك في المجالات التي من المرتقب أن تواجه زيادة في حالات الجفاف وغير ذلك من ظواهر مرتقبة تتعلق بتغير المناخ.

٣١- ويعد تبادل المعارف، سواء المعارف العلمية أو المحلية أو التقليدية أو جميعها معاً، أمراً حاسماً الأهمية لإدارة الأراضي وتحقيق التنمية الريفية ورفاه البشر. ولا بد أيضاً من وضع نماذج أفضل وأنجح لتبادل المعارف من أجل تعزيز المعارف الخاصة بخيارات التكيف مع تغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي. وتتيح تكنولوجيا الإنترنت أو الهواتف المحمولة الحديثة فرصاً جديدة للقيام بذلك.

الاقتراح ١٢: استناداً إلى ما قدم في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف من تشجيع على تشكيل اتحاد مستقل للشبكات العلمية المعنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف ومنابر إقليمية للعلم والتكنولوجيا يمكنها أن تتحاور مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في سياق تقديم المشورة العلمية (القرار ٢٣/م أ-١١)، من أجل تيسير مواصلة تبادل المعارف الإقليمية والعالمية، تُحث الأطراف على تعزيز الشبكات الوطنية وعلى التعاون في العمل من أجل تعزيز شبكات العلوم والمعارف الإقليمية والعالمية. وينبغي أن تسهم تلك الشبكات في تعزيز التفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة وفي دعم تقديم وتبادل المعارف المتعددة في مجال التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والإدارة المستدامة للأراضي والاستراتيجيات الناجحة لتكييف استغلال الأراضي. وينبغي أن يستند ذلك إلى الجهود المبذولة لتطوير "بوابة البوابات" الخاصة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف المعروفة باسم بوابة نظام الوسيط لنقل المعارف العلمية.

الاقتراح ١٣: يُطلب من الأمانة مواصلة تطوير بوابة نظام الوسيط لنقل المعارف العلمية كي تضحى بوابة معرفية تتيح نقل المعارف من مصادر متعددة، بما في ذلك المصادر الخاصة بتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ. ويجب أن تيسر بوابة نظام الوسيط لنقل المعارف العلمية الحصول على المعارف الوجيهة وتعززها من خلال مختلف قنوات الاتصال، باستخدام الإنترنت والهواتف المحمولة.

٣٢- ويلزم إدراج الاستراتيجيات المحلية لتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ بفعالية في تخطيط السياسات لإتاحة التكيف بفعالية على أرض الواقع.

الاقتراح ١٤: تُشجع الأطراف على تعميم التكيف مع الآثار المركبة لتغير المناخ وتدهور الأراضي على استراتيجياتها للتنمية الوطنية.

٣٣- ويمكن للحكومة المناسبة، إذا اقترنت بالحوافز والروادع الرامية إلى تلافي سوء التكيف، أن تعزز اعتماد تدابير التكيف وأن تؤمن وصول الأدوات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، مثل اعتماد المنتجات والحوافز السوقية الأخرى، إلى هدفها بتكاليف مالية واجتماعية منخفضة.

الاقتراح ١٥: تُشجع الأطراف على تعزيز الدعم المقدم إلى نظم البحث التي يمكن أن تحدد نقاط القوة لإجراء التدخلات المحتملة من أجل تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ. على أن يشمل ذلك البحث في وضع نماذج لآثار السيناريوهات البديلة، بما في ذلك التمويل التنازلي والتمويل التصاعدي، وتحديد سلاسل القيمة التي تستحوذ على القيم السوقية وغير السوقية، وتحديد حجم المبادلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية من منظور أصحاب المصلحة المتعددين.

الاقتراح ١٦: تُشجع الأطراف على تطوير سياسات تتيح تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي واستراتيجيات تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ، عن طريق تقديم حوافز سوقية للتكيف وروادع لسوء التكيف، واستكشاف المبالغ المسددة لقاء مخططات خدمات النظم البيئية مثلاً أو ما يشبه ذلك من وسائل الحوكمة.

الاقتراح ١٧: تُدعى المبادرات العلمية القائمة التي تركز على التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وعلى اقتصادات تدهور الأراضي إلى تطوير دليل للمستخدم، بالتشاور مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، يبين الحوافز والروادع التي تدعم الإدارة المستدامة للأراضي وتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ، بما في ذلك الأدوات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، مثل اعتماد المنتجات والحوافز السوقية الأخرى.

٣٤- ولما لم يكن مستخدمو الأراضي مالكين لها بالضرورة، فإن حقوق الملكية قد تحد من فعالية الحوافز التي تهدف إلى تيسير التكيف. ويصدّق هذا الكلام خاصة على مستخدمي الأراضي الصغيرة الذين يتعرضون أصلاً لضغوط شديدة بسبب تقلب أسعار الأغذية وتزايد تقلبات المناخ.

الاقتراح ١٨: تُشجع الأطراف على ضمان أن تكون السياسات التي تحكم الحق في الأراضي ورأس مالها الطبيعي، ومنها السياسات الخاصة بكبار المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص، سليمة من الناحية الاجتماعية والبيئية وأن تعود بفوائد على الأجل الطويل على صغار مستخدمي الأراضي وعلى المجتمعات في المناطق التي تطبق فيها تلك السياسات.

٣٥- ويعد افتقار عامة الجمهور للوعي عائقاً مهماً آخر يحول دون اعتماد تدابير التكيف. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني والخدمات الإرشادية أن تدعم التعلّم الاجتماعي^(٨) باستعمال اللغة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المناسبة. ويمكنها أن تساعد على بناء الثقة والتفاهم في الوقت الذي توفّق فيه بين احتياجات المجتمعات المحلية، وطلبات المستهلكين، ومتطلبات الأوساط البحثية، والبرامج السياسية، الأمر الذي يمكن من توحيد الإجراءات بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، وتقليص الفارق الزمني بين إنتاج المعرفة وتطبيقها.

الاقتراح ١٩: ينبغي أن تشجع الأطراف منظمات المجتمع المدني والخدمات الإرشادية على دعم التعلّم الاجتماعي في مجال تدهور الأراضي وتغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي وتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ، باستعمال اللغة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المناسبة

٣٦- ويوفر تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ أحد سبل كسب المزيد من الدعم المالي وتحقيق التقدم صوب أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال من الضروري توضيح الطريقة التي يمكن بها جذب التمويل لدعم هذه الأنشطة، وما هي الموارد المتاحة وبأي مقدار، ولأي فئة من أصحاب المصلحة.

الاقتراح ٢٠: يُطلب من الآلية العالمية مساعدة البلدان الأطراف المتضررة على تحديد مصادر التمويل المبتكرة المحلية والأجنبية والوصول إليها من أجل تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ.

٣- الرصد والتقييم

٣٧- لا يفتأ يتزايد عدد المؤشرات البيوفيزيائية لتدهور الأراضي الذي يمكن تقديره تقديراً فعالاً من حيث التكلفة بواسطة الاستشعار عن بعد. وتقدم البيانات المجمعة عبر الاستشعار عن بعد معلومات عن التغيرات على نطاقات مكانية متعددة، الأمر الذي يسمح بتحديد المناطق التي تستوجب تدخلاً عاجلاً ومحدّد الغرض ويوفر أساساً لتقييم فعالية الإدارة المستدامة للأراضي.

(٨) يُعرّف التعلّم الاجتماعي على أنه تغيير في الفهم يتجاوز الفرد لكي يضحى قائماً ضمن الوحدات الاجتماعية أو أوساط الممارسين الأوسع نطاقاً من خلال التفاعلات الاجتماعية بين الجهات الفاعلة في الشبكات الاجتماعية. Reed, M.S., Evely, A.C., Cundill, G., Fazey, I., Glass, J., Laing, A., Newig, J., Parrish, B., Prell, C., .Raymond, C. and Stringer, L.C., 2010. What is social learning? Ecology and Society 15(4): r1

الاقتراح ٢١: ينبغي دعوة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى أن تستطلع، بدعم من الأمانة، التقدم المحرز في تطوير مرصد دولية تشغل تشغيلاً متبادلاً (مثل المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض التي أنشأها الفريق المعني برصد الأرض والنظام العالمي لمراقبة المناخ والنظام العالمي لرصد التنوع البيولوجي والموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-LIVE)) من أجل تعزيز الاستثمار (من الموارد المالية والبشرية) في تطوير نظام عالمي لرصد الأراضي الجافة، يجمع بين البيانات المجموعة بالاستشعار عن بعد والملاحظات الميدانية ويثبت منها، و/أو ضمان الجمع بين احتياجات الرصد والتقييم الخاصة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتعادل في تدهور الأراضي بالكامل والجهود المبذولة حالياً لجمع الملاحظات البيئية بانتظام. ويمكن لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات مثلاً أن تستطلع إمكانيات إنشاء فريق مواضيعي متخصص يعنى بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي ضمن المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض، بما يكتفٍ أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر ويزيد من إبراز دورها باعتبارها منظمة مشاركة في الفريق المعني برصد الأرض، أو يمكنها أن تسعى إلى إقامة الروابط مع مؤسسة كويرنيكوس لخدمات رصد الأرض العالمية من أجل مواصلة تعزيز الأعمال المنجزة بشأن مسائل تدهور الأراضي/التصحر وزيادة إبرازها على الساحة العالمية.

٣٨- يجب الجمع بين البيانات المستشعرة عن بعد الملاحظات الميدانية والتثبت منها. وعلاوة على ذلك، نظراً لأنواع التفاعلات التي يرجح أن تحدث بين تغير المناخ وتدهور الأراضي، يلزم أن ينظر الرصد والتقييم في التغيرات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على التكيف على حد سواء. وبالتالي فإن البيانات الاجتماعية - الاقتصادية (النوعية في الغالب) ضرورية لتثليث البيانات البيوفيزيائية وتكميلها. واتباع مقاربة شبكية عند تطوير المؤشرات، قد يضحى من الممكن وضع مؤشرات وحيهة محلياً ومفيدة لجميع أصحاب المصلحة، تركز إلى مجموعة أساسية من المؤشرات التي يمكن أن تتيح إجراء مقارنات متعددة النطاقات، وتسهم أيضاً في إعداد التقارير عن وضع الأراضي.

٣٩- وسعيًا إلى رصد التقدم المحرز في تطبيق التعادل في تدهور الأراضي ودعم رسم السياسات وتنفيذها، يتعين إنشاء مرصد وطنية متكاملة لتقييم آثار تدهور الأراضي وتغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي وتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ ومتابعة تلك المرصد. ولكي تكون تلك المرصد الوطنية فعالة يلزم أن تدعمها جميع القطاعات الوطنية المعنية بالأراضي (مثل وزارات البيئة والتعليم والتنمية والبنية التحتية والزراعة) ويلزم اعتماد بناء قدرات أفراد المجتمعات الريفية

(التوعية بالآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف بين صناع القرارات ومستخدمي الأراضي) وتدريبهم وحفزهم لكي يشاركوا بفعالية في رصد وضع أراضيهم.

الاقتراح ٢٢: يُدعى الأطراف إلى دعم وحفز إنشاء مرصد وطنية متكاملة أو توسيع نطاقها، حسب الاقتضاء، لتقييم وضع تدهور الأراضي وتأثير تغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي وتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ، وللإسهام بفعالية في المبادرة العالمية لتقارير الأداء المشتركة فيما يتعلق بوضع الأراضي.

الاقتراح ٢٣: تُشجع البلدان الأطراف المتقدمة والمنظمات التقنية والمالية المعنية، بما في ذلك منظمات القطاع الخاص، على تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان الأطراف المتأثرة من أجل إنشاء نظم وطنية للرصد ومتابعتها وبناء القدرات لتيسير إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في رصد الإدارة المستدامة للأراضي.

الاقتراح ٢٤: تُشجع لجنة العلم والتكنولوجيا على أن تنظر، بالتشاور مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، في طرائق إعداد دليل مستخدم للباحثين وراسمي السياسات بشأن طريقة إشراك المواطنين في الرصد التشاركي (التصاعدي) المرتبط بالجهود الأوسع نطاقاً في مجال السياسات (التنازلية) من أجل دعم الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى ربط الإجراءات المتخذة في مجال التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بجهود التنمية المستدامة. ومن الأمل أن يُعد هذا الدليل بالتعاون مع اتفاقيات ريو الأخرى لضمان فعاليته وتفاذي تكرار الجهود.

٤٠ - ومن شأن تقييم إطار مشترك بين اتفاقيات ريو الثلاث أن يسهل رصد خدمات النظام البيئي المتعددة رسداً فعالاً وشاملاً، وأن يلقي الضوء على المنافع المتعددة للإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك خيارات الراجحين المتعددين من تكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

٤١ - ولقد اقترح في التقرير التوجيهي (Reed and Stringer, 2015) إطار تصوري ومنهجي لتقييم قابلية النظم البيئية والبشر للتأثر بتدهور الأراضي وتغير المناخ. وعُرض أيضاً إطار للمرونة وسبل التكيف والتقييم التحويلي، أعدته منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية، بالشراكة مع الفريق الاستشاري التقني والعلمي التابع لمرفق البيئة العالمية، على المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية، باعتباره أداة لمواءمة النهج المتبعة ورصد تحقيق الأهداف المشتركة، وللإسهام في الاستراتيجيات المتكاملة ولتحقيق أوجه التآزر في إعداد التقارير بين اتفاقيات ريو.

الاقتراح ٢٥: تُشجع الأطراف على السعي إلى تحقيق التعاون الوثيق بين اتفاقيات ريو الثلاث وهيئاتها العلمية، ويُطلب من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعزيز التعاون مع أمانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي من أجل وضع إطار مشترك للتقييم وإعداد التقارير بين اتفاقيات ريو الثلاث. وينبغي النظر في إطار المرونة وسبل التكيف والتقييم التحويلي وأطر التقييم المقترحة في التقرير التوجيهي (Reed and Stringer, 2015) باعتبارها أساساً محتملاً لنهج مشترك.

٤٢- ومن الناحية النوعية، فإن التعادل في تدهور الأراضي هو حالة تظل فيها كمية ونوعية موارد الأرض، اللازمة لدعم وظائف وخدمات النظام البيئي والحفاظ على الأمن الغذائي أو تعزيزه، ثابتة أو تزيد ضمن نطاقات زمنية ومكانية محددة. ومع ذلك يلزم بذل المزيد من الجهود لتدعيم هذا المفهوم من الناحية العلمية.

الاقتراح ٢٦: يُعهد إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، كجزء من برنامجها لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، إعداد دليل مستخدم لتنفيذ التعادل في تدهور الأراضي على المستوى القطري، بما في ذلك وضع إطار تصوري لتطبيق التعادل في تدهور الأراضي الذي يستند إلى جميع أشكال المعارف.

باء- مسائل السياسات المستجدة الوجهية لتحديد الأنشطة العلمية التي ستجزها الاتفاقية في المستقبل

٤٣- استعانت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بالأدبيات العلمية وأوجه التفاعل الجارية مع الأوساط العلمية وأوساط رسم السياسات، مكللة بالجهود المكثفة التي بذلت أثناء المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية وبعدها، من أجل تحديد مسائل السياسات المستجدة التالية التي تعتبر وجهة لتحديد الأنشطة العلمية التي ستنجز في إطار الاتفاقية في المستقبل.

(أ) أهمية الأراضي الجافة. لا يقف أثر تدهور الأراضي وتغير المناخ في مستخدمي الأراضي الجافة عند حدود جغرافية. ففي سياق الأسواق المعولة، يؤثر تدهور الأراضي وتغير المناخ في الأراضي الجافة تأثيراً مباشراً وبالغاً على نظم مناخية وإيكولوجية أخرى من خلال الهجرة والأسواق وانعدام الأمن والنزاعات. ويلزم استطلاع الآثار المباشرة علمياً، من أجل زيادة الوعي العالمي، بما يؤدي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة الحد من تدهور الأراضي، وخاصة في الأراضي الجافة؛

(ب) الفصل بين العوامل المناخية وعوامل استخدام الأراضي. يلزم تطوير واستخدام أساليب للتفرقة بين آثار تغير المناخ وآثار استخدام الأراضي الذي يؤدي إلى تدهورها، على أداء البشر وأداء النظام الزراعي - البيئي؛

(ج) حيازة صغار الملاك للأراضي. من الضروري وضع أساليب رصينة وعملية لتحديد الفوارق في معدلات تدهور الأراضي بين مستخدمي الأراضي الذين يملكونها ومستخدمي الأراضي الذين لا يملكونها، لتوجيه الانتباه إلى مسائل حقوق الملكية وتشجيع التعلم الاجتماعي في مجال تدهور الأراضي من أجل دعم التدابير المتخذة لإدارة الأراضي إدارة مستدامة؛

(د) لا غنى عن التقييم الاقتصادي. ويلزم أن تسترشد بالإجراءات المتخذة حيال التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بتقييمات اقتصادية جامعة ورصينة تشمل اقتصاديات تدهور الأراضي وتغير المناخ، مع مراعاة تكاليف الفعل وعدم الفعل، بما في ذلك القيم غير النقدية؛

(هـ) المضاربة على الأراضي. من المرجح أن يكون لتنامي المضاربة على الأراضي وشراء الأراضي على نطاق واسع عواقب اجتماعية هائلة دولياً ومحلياً، وأن يحرف ذلك مسار الوصول إلى الموارد الطبيعية واستغلالها، لذا يلزم إجراء دراسات على الحالات الخاضعة حالياً للاختبار؛

(و) تحول الأراضي وتدهور الأراضي. قد لا تتدهور النظم البيئية الزراعية والنظم البيئية للمراعي التي تحل محل النظم البيئية الطبيعية، في الأمد القصير. ومع ذلك فإن فقدان الخدمات التي تقدمها النظم البيئية الطبيعية قبل تحولها يمكن أن يؤدي إلى تدهور النظم الزراعية، ما قد يؤثر في رفاه الإنسان في الأمدين المتوسط والطويل. ويلزم مواصلة دراسة اعتماد مناطق الإنتاج على الخدمات التي تقدمها النظم البيئية الطبيعية، لإرشاد التخطيط لاستخدام الأراضي وموازنة تكثف استخدام الأراضي واتساع نطاقه؛

(ز) التعادل في تدهور الأراضي والرصد. يلزم الجمع بين البيانات المستشعرة عن بعد والملاحظات الميدانية والتثبت منها باستخدام تكنولوجيا من قبيل الهواتف المحمولة لإشراك المواطنين، ومنهم النساء والشباب، في الرصد التشاركي الذي لا يمكن أن ينفذ مفهوم التعادل في تدهور الأراضي من دونه؛

(ح) التعادل في تدهور الأراضي عبر النظم البيئية. لا يؤدي مواجهة تدهور الأراضي في نوع واحد من أنواع النظم البيئية أو المتناوي الأحيائية، بالضرورة إلى موازنة ما يفقد في نوع آخر (لاختلاف خدمات النظم البيئية). وبالتالي من الحاسم وضع بند لموازنة تدهور الأراضي داخل النظم البيئية (وليس فيما بينها)؛

(ط) التعادل في تدهور الأراضي عبر سبل المعيشة. قد تؤدي التوجهات الحديثة نسبياً نحو التغييرات الاستخراجية الكبرى في استخدام الأراضي (مثل التعدين) وتحويل المسطحات الطبيعية إلى أراض زراعية تعتمد على الري، إلى تغييرات لا رجعة فيها في المسطحات الطبيعية

وإنتاجية الأراضي، بما يؤثر في سبل العيش المتأنية من هذه الأراضي في المستقبل. ويلزم دراسة هذه التوجهات الجديدة نسبياً في تغيير استخدام الأراضي بحيث يعكس قياس التعادل في تدهور الأراضي وإعداد التقارير عنه جميع المكاسب والخسائر؛

(ي) القابلية للتأثر بالتغير البيئي. تشير تنبؤات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى التغيرات المحتملة في رأس المال الطبيعي في ظل السيناريوهات المناخية المقبلة. وسعياً إلى توجيه الخيارات المتاحة لتكييف استغلال الأراضي مع تغير المناخ، ينبغي أن تستثمر السياسات في البحث في الطريقة التي يؤثر بها كل من تغير المناخ واستخدام الأراضي في الآخر، والبحث في العمليات التي يمكن أن تكون مستقلة عن بعضها؛

(ك) المعارف المحلية/التقليدية والتكيف. من الضروري مواصلة تطوير السبل المبتكرة لجمع المعارف المحلية والتقليدية وتطبيقها على استخدام الأراضي لدعم تطوير سبل تكيف استغلال الأراضي مع تغير المناخ؛

(ل) تنوع الدخل وتكيف استغلال الأراضي مع تغير المناخ. لقد ثبت أن تنوع الدخل نهج يُتبع للحد من القابلية للتأثر. ويلزم إجراء دراسات عن تشعبات تنوع الدخل (والعوائق المطروحة أمامها) في الأراضي الجافة الريفية في مواجهة تغير المناخ وتدهور الأراضي؛

(م) الإجراءات المفضية إلى المرونة. بينما أجري البحث في إصلاح الأراضي المتدهورة بالفعل وتأهيلها والتخفيف من وقع تدهورها في ظل الاستخدام المؤدي إلى تدهورها، لا يُعرف الكثير عن الإجراءات المفضية إلى المرونة التي يمكن أن تحول دون تدهور الأراضي أو تخفف من وقعه في ظل الاستخدام غير المؤدي إلى تدهور الأراضي، ولا سيما أيضاً في ضوء تغير المناخ.

جيم - متطلبات اتباع نهج بحث جديدة

٤٤ - حدد الاستعراض الذي أجرته هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات متطلبات نهج البحث المبتكرة التي يجب النظر فيها ضمن الجهود المبذولة لتحقيق أقصى أثر لأنشطة الاتفاقية العلمية في المستقبل، وعملية الربط بين العلوم والسياسات عموماً. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز استحداث المعارف الوجيهة في الوقت المناسب باتباع نهج متعددة التخصصات ومشاركة بينها وشاملة لها تقوم على النظم وتصمم بحيث تكون:

١' مدرجة في النظم البشرية والنظم الاجتماعية - البيئية؛

٢' تشاركية، بحيث يشارك أصحاب المصلحة (بمن فيهم العلماء) في استحداث المعارف خلال عملية البحث؛

٣' مراعية للفوارق بين الجنسين من حيث الموضوع والتصميم (مع تضمينها مجموعات من البيانات يمكن تفصيلها بحسب نوع الجنس)؛

٤' مركزة على أداء النظام (بما في ذلك تحليلات سلسلة القيمة وخدمات النظام البيئي السوقية/غير السوقية) وبالتالي تكون قادرة على تحديد نقاط قوة الإجراءات المستدامة وحوافزها ومعوقاتهما، وتكاليف المعاملات المؤسسية والموازنة بين المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوقعة؛

٥' مصممة للإسهام في الخيارات التقنية والسوقية وخيارات الحوكمة والسياسات القادرة على تحسين سبل العيش وسلامة النظام البيئي في نظم الأراضي الجافة؛

(ب) تعميم العمليات التشاركية (كجزء من تحديد المشاكل واختيار التدخلات وتقييمها ورصدها) على القرارات المتخذة في مجال السياسات، عن طريق وضع وتحسين آليات التعاون وتبادل المعارف بين مختلف أصحاب المصلحة (المجتمعات المحلية والعلماء وراسمو السياسات وغيرهم من متخذي القرارات وعمامة الجمهور)؛

(ج) تيسير استخدام المعارف المحلية/التقليدية وجمعها بسائر أشكال المعارف المكتسبة من الاستكشافات العلمية واستحداث السياسات؛

(د) تطوير نهج منظم لقياس ورصد توجهات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والإدارة المستدامة للأراضي وأثرها من خلال المزج المناسب بين الملاحظات العالمية وجمع البيانات محلياً بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين - الذين يمثلون جميع المصالح بما في ذلك مصالح النساء والشباب. ويمكن لاستخدام المؤشرات الخاصة بكل منطقة، بدعم من العلم والخدمات الإرشادية والمجتمعات المحلية لرصد وضع التنوع البيولوجي والتربة والموارد المائية في الأراضي المزروعة أو الأراضي الرعوية (المقصود الحجم والجودة)، أن يساهم في صون إنتاجية الأرض ووظائفها. ومن شأن الاستمرار في رصد وضع رأس المال الطبيعي^(٩) أن يساهم في جاهزية السياسات من خلال تحديد المجالات الرئيسية للتدخلات الطارئة والهادفة في الوقت المناسب، كما أن من شأنه أن يرسى الأسس لتقييم فعالية الإدارة المستدامة للأراضي في استدامة أداء نظام الأراضي الجافة (بما في ذلك الإنتاجية)، ودعم الإبلاغ الوطني عن وضع أراضي البلد؛

(هـ) ضمان توافر البيانات والمعلومات الموثوقة عن المسائل المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف لجميع أصحاب المصلحة في نسق يسهل الوصول إليه من أجل دعم رسم السياسات وتطوير خطط الإدارة واتخاذ الإجراءات؛

(و) الإقرار بضرورة تحويل نتائج البحث العلمي إلى مشورة عملية يختبر فعاليتها المستخدمون. وهو أمر ضروري ليس للاستفادة من النتائج فحسب، بل أيضاً لزيادة معدلات قبولها واتخاذ الإجراءات حيالها في المجتمعات المحلية؛

(٩) يشير رأس المال الطبيعي إلى المخزون العالمي من الموارد الطبيعية (بما في ذلك التربة والتنوع البيولوجي) التي تنتج عرضاً طويل الأجل من السلع أو الخدمات.

(ز) تيسير الربط بين العلوم واتخاذ القرارات من خلال أدوات مثل وضع النماذج التشاركية وتقديم المساعدة على اتخاذ القرارات بناء على معايير متعددة واستحداث سيناريوهات تعاونية وإجراء التقييم؛

(ح) تناول أوجه الضعف الحالية في الاتصالات بين مختلف أصحاب المصلحة وعلى مختلف النطاقات الجغرافية والمؤسسية عن طريق الاستفادة من طائفة عريضة من أشكال التقدم التكنولوجي لتيسير إنتاج المستخدمين للمحتوى والوصول النقال والتشغيل التبادلي السلس والقدرة على الاستخدام التي يتثبت منها المستخدمون؛

(ط) استطلاع إطار تقييم مشترك بين اتفاقات ريو الثلاث لتيسير رصد خدمات النظام البيئي المتعددة في آن واحد، وفي الوقت ذاته توضيح الفوائد المتعددة المستمدة من الإدارة المستدامة للأراضي. انظر أيضاً الوثيقة ICCD/COP(12)/CST/3 للحصول على المزيد من المعلومات بهذا الشأن.

رابعاً- الاستنتاجات والاقتراحات

٤٥- تقدم هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الاقتراحات الواردة في الفصل ثالثاً - ألف من هذه الوثيقة، استناداً إلى نتائج المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية، لكي تنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا، وكمساهمة منها في التوصيات المنصبة على السياسات لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف.

٤٦- وتقترح هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن توصي لجنة العلم والتكنولوجيا مؤتمر الأطراف بتشجيع الأطراف وبرامج ومنظمات البحث الوطنية والإقليمية والدولية على تعزيز تباحث مسائل السياسات المستجدة التي حددتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات كما وردت في الفصل ثالثاً - باء.